الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من المواقع الإخبارية والإلكترونية

ليوم 16 ماي 2023

القائد NEWS
يومية وطنية شاملة
إخبارية تقودك إلى الحقيقة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

هذا هو مخطط توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه

نقابات التعليم العالي:
قرارات الرئيس تبون
"قفزة نوعية"

القائد NEWS
يومية وطنية شاملة
إخبارية تقودك إلى الحقيقة

رئيس الجمهورية يسدي حزمة من الأوامر في مجلس الوزراء:

مراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين

أمر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه، أمس، اجتماعا لمجلس الوزراء، بمراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين، وإعادة النظر في القانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي، ووافق على توظيف وإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه ضمن المناصب الجامعية.

حسب بيان لرئاسة الجمهورية، فقد استهل اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، بالاستماع إلى عرض الوزير الأول حول حصيلة الحكومة خلال الأسبوعين الماضيين، قبل الانتقال إلى ملفات المطروحة في جدول أعمال الاجتماع والتي شملت مشروع قانون يتعلق بالغابات والثروة الغابية وعروضا تخص إصلاح جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، التدابير المتعلقة بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه بعنوان السنة المالية 2023، واقع وآفاق المدارس العليا للتعليم العالي، علاوة على عرض يتعلق بقطاع المناجم، حيث أسدى السيد الرئيس تعليمات وأوامر وتوجيهات بشأن كل ملف من الملفات المعروضة.

خلال استعراضه للتدابير المتعلقة بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه بعنوان السنة المالية 2023، وافق رئيس الجمهورية على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي المتضمنة توظيف وإدماج حاملي هاتين الشهادتين، ضمن المناصب الجامعية.

وبناء على التزامه مع الأساتذة الجامعيين، أمر السيد الرئيس بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، على أن يتم موافاته بالمقترحات في أقرب وقت، كون هذه الفئة، على حد تأكيده، ينبغي أن تحظى باهتمام خاص من الدولة، باعتبارها المادة الرمادية للجزائر وصمام أمانها في كل القطاعات.

كما وجه السيد رئيس الجمهورية بالتحضير لمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي، بما يتناسب مع الديناميكية والاستراتيجية الجديدة التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. وحثّ على مضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصّصات والشعب العلمية، كونها خزان الأمة لمختلف مؤسسات الدولة، مع اعتماد نظرة علمية استشرافية مبنية على رؤية الجزائر الجديدة، المتمثلة في التخلي عن النماذج التقليدية في التعليم العالي والاهتمام أكثر بتنويع التخصّصات المواكبة للتوجهات العالمية.

القائد NEWS
يومية وطنية شاملة
إخبارية تقودك إلى الحقيقة

نقابات التعليم العالي:

قرارات الرئيس تبون "قفزة نوعية"

أشادت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، بقرارات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في اجتماع مجلس الوزراء الأخير، والمتعلقة بالمراجعة الشاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي ومراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين.

أوضح بيان الاتحادية، أمس الاثنين، أن هذه «القرارات تأكيد وترجمة لما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ الالتزام الـ 41 لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي إلى رهان أساسي، هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بمجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجع الابتكار والتطوير العلمي خدمة لأهداف تنموية».

وأبرزت الاتحادية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن «ما يتعلق بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي، يتصل بأحد الورشات الهامة في سياق ما تشهده المنظومة القانونية الوطنية من ديناميكية في شتى القطاعات منذ التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، وأنه كذلك مسعى يعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا».

وبشأن القرار المتعلق بتوظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، أكدت الاتحادية أنه «يعبر عن حرص الدولة على الحفاظ على كفاءاتها ونخبها الجامعية»، مشيرة إلى أن توظيف هذه الشريحة سيتم عبر عدة آليات، على غرار التوظيف كأساتذة باحثين، والتوظيف كباحثين دائمين، وكذا التوظيف كإطارات في الإدارة بمختلف المؤسسات العمومية، إلى جانب التوظيف كمتعاقدين في الجامعة أو في مراكز البحث بعقود قابلة للتجديد بنفس مرتب الدائمين.

أما توجيهات رئيس الجمهورية الخاصة بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، فأكدت النقابة أن الخطوة تصب في «منحى التمكين لمورد بشري مؤهل يستجيب لحاجيات السوق والمؤسسات، وفقا لما يفرضه الواقع الاقتصادي»، إلى جانب «مواصلة الاهتمام بالميادين الإنسانية والاجتماعية».

واعتبر المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، عبد الحفيظ ميلاط، أن القرارات تعد بمثابة «يوم تاريخي» للأسرة الجامعية ومن شأنها «إعادة الاعتبار للجامعة الجزائرية بعد سنوات من الانتظار، سيما أن القانون الأساسي لم يعدل منذ 2008 والنظام التعويضي يراوح مكانه منذ 2010».

وأضاف أن قرار مراجعة القانون الأساسي «يتوافق مع الرؤية الجديدة للجامعة الجزائرية التي تسعى الى الانتقال من التكوين ومنح الشهادات إلى فاعل منتج للثروة ومساهم في إنجاز برامج التنمية».

بدوره، ثمّن رئيس النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، البروفيسور رشيد بلحاج، قرارات رئيس الجمهورية، مبرزا أنها «ستنعكس إيجابا» على هذه الفئة، لاسيما فيما يتعلق برفع أجور الباحثين وتدعيم مكانة الأطباء.

ويرى المتحدث نفسه، أن هذه الخطوة من شأنها «التصدي لهجرة الكفاءات الجزائرية من خلال إعادة الاعتبار لها وتمكينها من الإسهام في بناء جامعة الغد والتحكم في التقنيات المتطورة».

وأوضح بلحاج أن «تحفيز الكفاءات الجزائرية التي باتت تتهافت عليها مختلف الدول، سيتيح لها المساهمة في تعزيز مكانة البحث العلمي، لاسيما عن طريق نشر المقالات العلمية في المجلات العالمية، وهو ما سيرفع تصنيف الجامعة الجزائرية عالميا».

القائد NEWS
يومية وطنية شاملة
إخبارية تقودك إلى الحقيقة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

هذا هو مخطط توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، مخطط توظيف الأساتذة الجامعيين من حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023.

أوضح الوزير بداري، في منشور بحسابه الرسمي «فيسبوك»، أمس الاثنين، أن توظيف الأساتذة الجامعيين من حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه سيمس التوظيف في التدريس كأستاذ باحث قسم (ب)، التوظيف كباحث في مراكز البحث، التوظيف في الإدارات، برتب إدارية خاصة، والتوظيف بالتعاقد في التدريس بالمؤسسات الجامعية مع أجرة شهرية معادلة لأجرة أستاذ مساعد قسم (ب) دائم قابلة للتجديد.

وأضاف بداري، أن المخطط يمس أيضا التوظيف كباحث متعاقد بمراكز ومخابر، ووحدات البحث، وبرامج البحث الوطنية براتب يعادل أجرة باحث دائم، قابل للتجديد.

أما فيما يتعلق بمراجعة القانون الأساسي للأساتذة، كشف الوزير عن مراجعة كل من القانون الأساسي للأستاذ الباحث والقانون الأساسي للباحث الدائم، إضافة إلى القانون الأساسي للإستشفائيين الجامعيين، يعرف المرحلة الأخيرة، في انتظار تحويله للمصالح الوصية.

من جانب آخر، أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عن تأسيس نظام تعويضي جديد، مشيرا إلى أن النظام التعويضي سيكون لفائدة الأستاذ الباحث والباحث الدائم، والإستشفائيين الجامعيين، الذي يعرف أيضا اللمسات الأخيرة، في انتظار تحويله للمصالح الوصية.

الرائد
رواد المصداقية
يومية إخبارية وطنية

بداري يكشف جديد القوانين الأساسية والنظام التعويضي للأساتذة الباحثين

"التفاصيل الكاملة" لمخطط توظيف حاملي الماجستير والدكتوراه

أفرج، وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري عن مخطط توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023، حيث سيتم توفير مناصب لفائدة هؤلاء بناء على 4 مراحل، على أن لا يقتصر التوظيف على مؤسسات التعليم العالي.

عثماني مريم

وقال الوزير في بيان له أن توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه للسنة المالية **2023** سيكون في التدريس كأستاذ باحث قسم - ب - و كباحث في مراكز البحث، وفي الإدارات، برتب إدارية خاصة إضافة إلى التوظيف بنظام التعاقد في التدريس بالمؤسسات الجامعية مع أجرة شهرية معادلة لأجرة أستاذ مساعد قسم - ب - دائم قابلة للتجديد.

كما أشار الوزير أن التوظيف كباحث متعاقد بمراكز ومخابر، ووحدات البحث، وبرامج البحث الوطنية براتب يعادل أجرة باحث دائم، قابل للتجديد، مشيرا في المقابل إلى مستجدات مراجعة القانون الأساس للأساتذة قائلا" انه يمس القانون الأساسي للأستاذ الباحث والقانون الأساسي للباحث الدائم. والقانون الأساسي للإستشفائيين الجامعيين، يشهد المرحلة الأخيرة، في إنتظار تحويله للمصالح الوصية».

كما لفت إلى تأسيس نظام تعويضي جديد ، حيث يمس النظام التعويضي لفائدة الأستاذ الباحث والنظام التعويضي لفائدة الباحث الدائم والنظام التعويضي لفائدة الإستشفائيين الجامعيين، ويشهد أيضا اللمسات الأخيرة، في إنتظار تحويله للمصالح الوصية.

وجاء هذا بعد أن أمر رئيس الجمهورية، أول أمس، بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الجامعي، كما أمر بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين، ووافق رئيس الجمهورية على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتوظيف حاملي الماجستير والدكتوراه،و التأكيد أنّ مراجعة أجور أساتذة التعليم العالي تأتي تنفيذاً لالتزامات الرئيس الـ .**54**

وثمن المنسق الوطني للمجلس الوطني المستقل الكناس الدكتور عبد الحفيظ ميلاط في تصريح لـ "الرائد"، قرار رئيس الجمهورية ونوه بقراراته التاريخية في مجلس الوزراء لفائدة الأسرة الجامعية، مشيرا في المقابل الى جهود المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES لمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الجامعي والنظام التعويضي للأستاذ الجامعي أتت بثمارها اليوم بمباركة رئيس الجمهورية لمراجعة هذين القانونين في مجلس الوزراء المنعقد اليوم **14** ماي .**2023** وفي نفس السياق بشر ميلاط الأسرة الجامعية، بأن الوظيف العمومي عقد أربع اجتماعات لمناقشة مشروع القانون الأساسي للأستاذ الجامعي المقترح، وأن هذه الاجتماعات الأربعة أفضت في النهاية إلى اعتماد كل بنود المشروع، بما فيها كل المقترحات التي قدمها المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES ، والتي تشكل حوالي **90** ٪ من مجموع المشروع المقترح.

ميلاط: إحصاء 7 آلاف حامل للدكتوراه والماجستير

وبخصوص حملة الدكتوراه، قال ميلاط إن الوزارة الوصية، أحصت ومن خلال منصة أطلقتها لفائدة حاملي الماجستير والدكتوراه أكثر من **7** آلاف من بينهم **1800** حامل لشهادة الماجستير، مشيرا إلى أن الخطة التي قدمها الوزير، جاءت بناء على أرقام مدروسة وتم تقسيم الخطة إلى أربع مراحل لفائدة حاملي الماجستير والدكتوراه، على أن يتم توظيفها بناء على خطة وزير التعليم العالي على **4** مراحل، بداية بمشاركة المعنيين في المسابقة التي ستطلقها الوزارة.

وقال في هذا الصدد بأنه تم فتح **5** آلاف و**310** منصب منها **2500** منصب للتوظيف الخارجي وفي حال لم يتمكن حاملو الدكتوراه والماجستير من النجاح في التوظيف، يتم توظيفهم على مستوى مراكز البحث مع الإحتفاظ بجميع إمتيازات الأستاذ الجامعي كمرحلة ثانية لخطة الوزير، وفي حال لم يتمكن حاملي الشهادات من التوظيف على مستوى مراكز البحث يتم توظيفهم على أساس شهادة الماجستير والدكتوراه في الإدارات العمومية التابعة للوظيف العمومي وكآخر مرحلة بالنسبة للأساتذة الذين لم يحالفهم الحظ في مؤسسات الوظيف العمومي سيتم توظيفهم عن طريق التعاقد. والإستفادة من نفس إمتيازات الأستاذ الجامعي، علما أن التعاقد يكون آليا إلى غاية إيجاد منصب دائم.

الرائد
رواد المصداقية
يومية إخبارية وطنية

أكدت إيجابية النهج التشاركي الذي تتبناه الوصاية في تناول شتى الملفات

اتحادية التعليم العالي تشيد بـ "العناية الحقيقية" للرئيس تبون بالأسرة الجامعية

أشادت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، بمخرجات مجلس الوزراء المنعقد أول أمس، لاسيما فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

وجاء في بيان للاتحادية استلمنا نسخة منه" " إن القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، في نظر الاتحادية، هي تأكيد وترجمة لما تكرسه الدولةفي إطار تنفيذ الالتزام **41** لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي إلى رهان أساسي؛ هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء مجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجع الابتكار والتطوير العلمي خدمة لأهداف تنموية.

وحسب الاتحادية فانه" تبعا لذلك، فمن ضمن القرارات الهامة التي تم اتخاذها في اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم **14** ماي **2023**، الخاص بقطاع التعليق العالي والبحث العلمي، ما يتعلق بمراجعة شاملة للقانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي، وهو ما يتصل بأحد الورشات الهامة في سياق ما تشهده المنظومة القانونية الوطنية من ديناميكية في شتى القطاعات منذ التعديل الدستوري الأخير لسنة **2020**، وهو كذلك، مسعى يعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا من أجل الاستعداد الأمثل إزاء الرهانات المرفوعة.

»

وأضاف البيان" انه في هذا النطاق، شهدت الاتحادية مسارا تشاركيا نشطا بما بلورته من مقترحات لمراجعة القانون الأساسي والنظام التعويضي الذي تضمّن زيادات معتبرة. واليوم، وبناء على تعليمة الرئيس في بيان مجلس الوزراء، بهذا الخصوص ، فإن الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ستقوم بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي مرة أخرى، للاجتماع من أجل مراجعة شاملة للقانون الأساسي بما يتناسب مع الديناميكية الجديدة وكذلك مراجعة النظام التعويضي للأستاذ الباحث والباحث الدائم مرةً أخرى والرّفع من قِيِّمِهِ» .

كما اشار " انه بالإضافة إلى هذا المنحى، فإن الرؤية الراهنة لقطاع التعليم العالي تفتح على الأدوار الأخرى التي يمكن للأستاذ الباحث والباحث الدائم أن يؤديها فضلا عن مهامه الأساسية، حيث أن من مترتبات الثقافة المقاولاتية لدى النخبة الجامعية هو انخراطهم في مضمار النشاطات والخدمات الخلاقة للثروة التي تعود كذلك بالأثر الإيجابي على المستوى الفردي من حيث تنويع المداخيل خاصة وأن البيئة القانونية الحالية تمهد لذلك وتشجعه.

وللتذكير، فإنه إلى حد الآن عبر **115** جامعة قد تم إنجاز **136** مؤسسة ومكتب دراسات فعلي، وهو ما تعتبره مؤشر إيجابي جدا على جدوى إرساء الثقافة المقاولاتية وخلق المؤسسات الناشئة القائمة على المشاريع الابتكارية والتي تؤتي أكلها بشكل مستمر وتخدم الاقتصاد بشكل مستدام. لذلك، فإن الاتحادية تشجع الأساتذة على خوض التجربة في هذا النطاق في وقت أصبح اقتصاد المعرفة لا يدع المكان للرتابة والانغلاق بل يستدعي التفتح على أنماط العمل والنشاطات المتجددة لاسيما في مجالات الخدمات والأعمال التقنية والخبرة.- تضيف الاتحادية.-

من جهة أخرى، فإن الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي تثمن قرار رئيس الجمهورية المتعلق بالتوظيف والإدماج لحاملي شهادتي الماجستير الدكتوراه، وهو قرار حكيم وشجاع يعبر عن حرص الدولة في كنف جزائر جديدة لا تفرط في كفاءاتها وتخبها الجامعية وتتفتح على دورهم من أجل أن تكون الجامعة قاطرة للمجتمع.

مريم عثماني

الرائد
رواد المصداقية
يومية إخبارية وطنية

في خطوة هامة وعملاقة نحو بناء جامعة وطنية قوية بكفاءات وطنية

تنسيقية حاملي وطلبة الدكتوراه تشيد بقرارات رئيس الجمهورية لإنصاف النخبة

ثمنت التنسيقية الوطنية لحاملي وطلبة الدكتوراه والماجستير القرار الصادر عن رئيس الجمهورية في اجتماع لمجلس لوزراء أمس، الذي جاء في مضمونه أن رئيس الجمهورية وافق على مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي المتضمن توظيف وإدماج حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير ضمن المناصب الجامعية.

وأشادت التنسيقية في بيان لها إدراج ملف قضية حاملي شهادتي الدكتوراه و الماجستير في جدول أعمال مجلس الوزارة لأول مرة، بعد سنوات من النضال النخبوي، حيث أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون استجاب لنداء النخبة الجامعية و أقر بمشروعية وشرعية مطلب التوظيف المباشر لجميع حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير الذين تم حرمانهم لسنوات عديدة من مناصبهم المتحصل عليها بموجب مسابقة وطنية.

واعتبرتها خطوة هامة وعملاقة نحو بناء جامعة وطنية قوية بكفاءات وطنية كونت خصيصا تكوينا أكاديميا لممارسة التعليم العالي والبحث العلمي، وهو كذلك بمثابة إنصاف للنخبة الوطنية التي أثبتت جدارتها وأحقيتها في أن تكون القاطرة التي ترتكز عليها الدولة الجزائرية لتكوين إطارات الأمة التي ستوكل لها مهمة تسيير شؤون الدولة والنهوض بالوطن عبر تجسيد تنمية مستدامة حقيقية في إطار الجزائر الجديدة التي يعمل رئيس الجمهورية على بناءها.

وأشار البيان أن المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية لحاملي وطلبة الدكتوراه و الماجستير الرأي العام و جميع حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير انه في اجتماع مفتوح لدراسة الآليات القانونية التي تتخذها الحكومة و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سبيل تجسيد التوظيف و الإدماج لفائدة حاملي شهادتي الدكتوراه و الماجستير اللذان أمر بهما رئيس الجمهورية، و ذلك حتى يتسنى لها اتخاذ موقف نهائي تجاه التطورات الراهنة التي تعرفها قضية التوظيف المباشر لحاملي الدكتوراه الماجستير التي في سبيلها ناضلت النخبة الجامعية على مر السنين.

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

إضافة لمستجدات القوانين الأساسية والنظام التعويضي للأساتذة الباحثين

بداري يكشف عن مخطط توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، عن مخطط توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023.

وحسب بيان لوزير التعليم العالي، فإن توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023 سيكون في التدريس كأستاذ باحث قسم -ب- وكباحث في مراكز البحث، وفي الإدارات، برتب إدارية خاصة إضافة إلى التوظيف بالتعاقد في التدريس بالمؤسسات الجامعية مع أجرة شهرية معادلة لأجرة أستاذ مساعد قسم -ب- دائم قابلة للتجديد. كما أشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أن التوظيف كباحث متعاقد بمراكز ومخابر، ووحدات البحث، وبرامج البحث الوطنية براتب يعادل أجرة باحث دائم، قابل للتجديد، مشيرا في المقابل إلى مستجدات مراجعة القانون الأساس للأساتذة قائلا: "أنه يمس القانون الأساسي للأستاذ الباحث والقانون الأساسي للباحث الدائم. والقانون الأساسي للاستشفائيين الجامعيين، يشهد المرحلة الأخيرة، في إنتظار تحويله للمصالح الوصية". كما أشار، إلى تأسيس نظام تعويضي جديد، يمس النظام التعويضي لفائدة الأستاذ الباحث والنظام التعويضي لفائدة الباحث الدائم والنظام التعويضي لفائدة الاستشفائيين الجامعيين، ويشهد أيضا اللمسات الأخيرة، في انتظار تحويله للمصالح الوصية. وأمر رئيس الجمهورية، الأحد، بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الجامعي، كما أمر بمراجعة أجور أساتذة التعليم العالي والباحثين الجامعيين، ووافق رئيس الجمهورية على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتوظيف حاملي الماجستير والدكتوراه. وجاء في اجتماع مجلس الوزراء، التأكيد أن مراجعة أجور أساتذة التعليم العالي تأتي تنفيذا لالتزامات الرئيس الـ54.

تنسيقية حاملي وطلبة الدكتوراه تثمّن قرار رئيس الجمهورية

وثمّنت التنسيقية الوطنية لحاملي وطلبة الدكتوراه والماجستير، القرار الصادر عن رئيس الجمهورية في اجتماع لمجلس لوزراء، الأحد، الذي جاء في مضمونه أن رئيس الجمهورية وافق على مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي المتضمن توظيف وإدماج حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير ضمن المناصب الجامعية.

ونوهت التنسيقية في بيان لها، إدراج ملف قضية حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير في جدول أعمال مجلس الوزراء، لأول مرة، بعد سنوات من النضال النخبوي، حيث أن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، استجاب لنداء النخبة الجامعية، وأقرّ بمشروعية وشرعية مطلب التوظيف المباشر لجميع حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير الذين تم حرمانهم لسنوات عديدة من مناصبهم المتحصل عليها بموجب مسابقة وطنية. وأكدت التنسيقية الوطنية لحاملي وطلبة الدكتوراه والماجستير، أن توظيف البطالين والموظفين في قطاعات أخرى من فئة حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير، وإدماج من هم حاملي لهاتين الشهادتين الممارسين للساعات الإضافية على مستوى الجامعات، هو بمثابة خطوة هامة وعملاقة نحو بناء جامعة وطنية قوية بكفاءات وطنية كونت خصيصا تكوينا أكاديميا لممارسة التعليم العالي والبحث العلمي، وهو كذلك بمثابة إنصاف للنخبة الوطنية التي أثبتت جدارتها وأحقيتها في أن تكون القاطرة التي ترتكز عليها الدولة الجزائرية لتكوين إطارات الأمة التي ستوكل لها مهمة تسيير شؤون الدولة والنهوض بالوطن عبر تجسيد تنمية مستدامة حقيقية في إطار الجزائر الجديدة التي يعمل رئيس الجمهورية على بنائها.

سامي سعد

الموعد اليومي
يومية وطنية إخبارية شاملة
EL MAOUID

أشاد بقرار رئيس الجمهورية التاريخي.. ميلاط:

90 بالمائة من حاملي الدكتوراه سيتم توظيفهم

نقابة الاستشفائيين الجامعيين.. هذه الخطوة من شأنها "التصدي لهجرة الكفاءات الجزائرية"

ثمّن المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي سالكناس" عبد الحفيظ ميلاط، قرار رئيس الجمهورية، ونوه بقراراته التاريخية في مجلس الوزراء لفائدة الأسرة الجامعية.

واعتبر ميلاط في تصريح له، أن القرارات تعد بمثابة "يوم تاريخي" للأسرة الجامعية ومن شأنها "إعادة الاعتبار للجامعة الجزائرية بعد سنوات من الانتظار، سيما أن القانون الأساسي لم يعدل منذ 2008 والنظام التعويضي يراوح مكانه منذ 2010". وسلط ميلاط في المقابل الضوء عن الخطة التي قدمها وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري لرئيس الجمهورية لتوظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوره، موضحا أنه من شأنها أن توظف 90 بالمائة من حاملي هذه الشهادتين، حيث سيتم توظيف حملة الدكتوراه بناء على خطة وزير التعليم العالي على 4 مراحل، بداية بمشاركة المعنيين في المسابقة التي ستطلقها الوزارة، والتي تم فيها فتح 5 آلاف و310 منصب منها 2500 منصب للتوظيف الخارجي وفي حال لم يتمكن حاملي الدكتوراه والماجستير من النجاح في التوظيف. وأضاف النقابي، أنه سيتم توظيفهم على مستوى مراكز البحث مع الاحتفاظ بجميع امتيازات الأستاذ الجامعي كمرحلة ثانية لخطة الوزير. وفي حال لم يتمكن حاملي الشهادات من التوظيف على مستوى مراكز البحث يتم توظيفهم على أساس شهادة الماجستير والدكتوراه في الإدارات العمومية التابعة للوظيف العمومي وكآخر مرحلة بالنسبة للأساتذة الذين لم يحالفهم الحظ في مؤسسات الوظيف العمومي سيتم توظيفهم عن طريق التعاقد، والاستفادة من نفس امتيازات الأستاذ الجامعي، علما أن التعاقد يكون آليا إلى غاية ايجاد منصب دائم. وعن قرار مراجعة القانون الأساسي قال ميلاط انه "يتوافق مع الرؤية الجديدة للجامعة الجزائرية التي تسعى الى الانتقال من التكوين ومنح الشهادات إلى فاعل منتج للثروة ومساهم في إنجاز برامج التنمية"، مشيرا الى جهود المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES لمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الجامعي والنظام التعويضي للأستاذ الجامعي أتت بثمارها اليوم بمباركة رئيس الجمهورية لمراجعة هذين القانونين في مجلس الوزراء المنعقد اليوم 14 ماي 2023، مبشرا الأسرة الجامعية، بأن الوظيف العمومي عقد أربع اجتماعات لمناقشة مشروع القانون الأساسي للأستاذ الجامعي المقترح، وأن هذه الاجتماعات الأربعة أفضت في النهاية إلى اعتماد كل بنود المشروع، بما فيها كل المقترحات التي قدمها المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES، والتي تشكل حوالي 90 بالمائة من مجموع المشروع المقترح. كما ثمن رئيس النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، البروفيسور رشيد بلحاج، قرارات رئيس الجمهورية، مبرزا أنها "ستنعكس إيجابا" على حملة الدكتوراه، لاسيما فيما يتعلق برفع أجور الباحثين وتدعيم مكانة الأطباء، مؤكدا بأن هذه الخطوة من شأنها سالتصدي لهجرة الكفاءات الجزائرية من خلال إعادة الاعتبار لها وتمكينها من الإسهام في بناء جامعة الغد والتحكم في التقنيات المتطورة"، موضحا أن "تحفيز الكفاءات الجزائرية التي باتت تتهافت عليها مختلف الدول، سيتيح لها المساهمة في تعزيز مكانة البحث العلمي، لا سيما عن طريق نشر المقالات العلمية في المجلات العالمية، وهو ما سيرفع تصنيف الجامعة الجزائرية عالميا".

سامي سعد

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

تجسيدا للالتزام رقم 41 لبرنامجه الانتخابي

الاتحادية الوطنية للتعليم العالي تشيد بقرار الرئيس تبون القاضي بمراجعة القانون الأساسي وأجور الأساتذة الجامعين

أشادت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، في بيان لها، الإثنين، بقرارات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لدى ترؤسه لاجتماع مجلس الوزراء، الأحد، والمتعلقة بالمراجعة الشاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وكذا مراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين.

وأوضح البيان، أن هذه القرارات في نظر الاتحادية تأكيد وترجمة لما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ الالتزام 41 لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي إلى رهان أساسي، هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بمجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجع الابتكار والتطوير العلمي خدمة لأهداف تنموية وأبرزت الاتحادية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن سما يتعلق بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي، يتصل بأحد الورشات الهامة في سياق ما تشهده المنظومة القانونية الوطنية من ديناميكية في شتى القطاعات منذ التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، وأنه كذلك مسعى يعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا. من جهة أخرى، أثنت الاتحادية على الرؤية الراهنة لقطاع التعليم العالي، القائمة على الانفتاح على الأدوار الأخرى التي يمكن للأستاذ الباحث والباحث الدائم أن يؤديها من خلال الثقافة المقاولاتية والمساهمة في مضمار النشاطات والخدمات الخلاقة للثروة. وفي السياق ذاته، أشارت النقابة إلى إنجاز 136 مؤسسة ومكتب دراسات فعلي على مستوى 115 جامعة، وهو ما اعتبرته مؤشرا إيجابيا على جدوى إرساء الثقافة المقاولاتية، داعية الأساتذة إلى خوض التجربة في هذا النطاق. أما بخصوص القرار المتعلق بتوظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، فأكدت الاتحادية أنه يعبر عن حرص الدولة على الحفاظ على كفاءاتها ونخبها الجامعية مشيرة إلى أن توظيف هذه الشريحة سيتم عبر عدة آليات، على غرار التوظيف كأساتذة باحثين, والتوظيف كباحثين دائمين، وكذا التوظيف كإطارات في الإدارة بمختلف المؤسسات العمومية، إلى جانب التوظيف كمتعاقدين في الجامعة أو في مراكز البحث بعقود قابلة للتجديد بنفس مرتب الدائمين. وفيما يتعلق بتوجيهات رئيس الجمهورية الخاصة بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، فأكدت النقابة أن الخطوة تصب في منحى التمكين لمورد بشري مؤهل يستجيب لحاجيات السوق والمؤسسات، وفقا لما يفرضه الواقع الاقتصادي، إلى جانب مواصلة الاهتمام بالميادين الإنسانية والاجتماعية.

محمد.د

الإتحادية الوطنية للتعليم العالي تشيد بقرارات رئيس الجمهورية حول مراجعة القانون الأساسي للأساتذة الجامعيين

الجزائر- أشادت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، في بيان لها يوم الإثنين، بقرارات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لدى ترؤسه لإجتماع مجلس الوزراء أمس الأحد، والمتعلقة بالمراجعة الشاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وكذا مراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين.

و أوضح البيان أن هذه "القرارات في نظر الاتحادية تأكيد وترجمة لما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ الالتزام 41 لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي إلى رهان أساسي, هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بمجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجع الابتكار والتطوير العلمي خدمة لأهداف تنموية".

و أبرزت الاتحادية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن "ما يتعلق بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي, يتصل بأحد الورشات الهامة في سياق ما تشهده المنظومة القانونية الوطنية من ديناميكية في شتى القطاعات منذ التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020, وأنه كذلك مسعى يعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا".

من جهة أخرى, أثنت الاتحادية على الرؤية الراهنة لقطاع التعليم العالي, القائمة على "الانفتاح على الأدوار الأخرى التي يمكن للأستاذ الباحث والباحث الدائم أن يؤديها من خلال الثقافة المقاولاتية والمساهمة في مضمار النشاطات والخدمات الخلاقة للثروة".

و في السياق ذاته, أشارت النقابة إلى "إنجاز 136 مؤسسة ومكتب دراسات فعلي على مستوى 115 جامعة", وهو ما اعتبرته "مؤشرا إيجابيا" على جدوى إرساء الثقافة المقاولاتية, داعية الأساتذة إلى خوض التجربة في هذا النطاق.

أما بخصوص القرار المتعلق بتوظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه, فأكدت الاتحادية أنه "يعبر عن حرص الدولة على الحفاظ على كفاءاتها ونخبها الجامعية", مشيرة إلى أن توظيف هذه الشريحة سيتم عبر عدة آليات, على غرار التوظيف كأساتذة باحثين, والتوظيف كباحثين دائمين, وكذا التوظيف كإطارات في الإدارة بمختلف المؤسسات العمومية, إلى جانب التوظيف كمتعاقدين في الجامعة أو في مراكز البحث بعقود قابلة للتجديد بنفس مرتب الدائمين.

و فيما يتعلق بتوجيهات رئيس الجمهورية الخاصة بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية, فأكدت النقابة أن الخطوة تصب في "منحى التمكين لمورد بشري مؤهل يستجيب لحاجيات السوق والمؤسسات, وفقا لما يفرضه الواقع الاقتصادي", إلى جانب "مواصلة الاهتمام بالميادين الانسانية والاجتماعية".

المسار العربي

نقابات التعليم العالي ترحب بقرارات رئيس الجمهورية وتعتبرها "قفزة نوعية" للارتقاء بالجامعة الجزائرية

رحبت عدة منظمات نقابية في قطاع التعليم العالي بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، السيدعبد المجيد تبون، خلال ترؤسه الأحد اجتماعا لمجلس الوزراء، والقاضية بمراجعة شاملة للقانون الأساسي للأساتذة الجامعيين ومراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية، معتبرة إياها "قفزة نوعية" للارتقاء بالجامعة الجزائرية وتمكينها من المساهمة في التنمية الوطنية.

وفي هذا الصدد، اعتبر المنسق الوطني للمجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، عبد الحفيظ ميلاط، أن القرارات تعد بمثابة "يوم تاريخي" للأسرة الجامعية ومن شأنها "إعادة الاعتبار للجامعة الجزائرية بعد سنوات من الانتظار، سيما أن القانون الأساسي لم يعدل منذ 2008 والنظام التعويضي يراوح مكانه منذ 2010".

وأضاف أن قرار مراجعة القانون الأساسي "يتوافق مع الرؤية الجديدة للجامعة الجزائرية التي تسعى الى الانتقال من التكوين ومنح الشهادات إلى فاعل منتج للثروة ومساهم في إنجاز برامج التنمية".

من جهته، قال الأمين العام للاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، مسعود عمارنة، أن القرارات الأخيرة "تترجم ما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ أحد التزامات رئيس الجمهورية الرامي إلى أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بالعلم والمعرفة وتشجيع الابتكار خدمة للتنمية الوطنية".

كما أشاد عمارنة بقرار توظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، وصفا إياه بـ«الشجاع والحكيم" ومن شأنه "الحفاظ على كفاءات الجزائر ونخبها الجامعية".

بدوره، ثمن رئيس النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين، البروفيسور رشيد بلحاج، قرارات رئيس الجمهورية، مبرزا أنها "ستنعكس إيجابا" على هذه الفئة، لاسيما فيما يتعلق برفع أجور الباحثين وتدعيم مكانة الأطباء.

ويرى نفس المتحدث أن هذه الخطوة من شأنها "التصدي لهجرة الكفاءات الجزائرية من خلال إعادة الاعتبار لها وتمكينها من الإسهام في بناء جامعة الغد والتحكم في التقنيات المتطورة".

وأوضح بلحاج أن "تحفيز الكفاءات الجزائرية التي باتت تتهافت عليها مختلف الدول، سيتيح لها المساهمة في تعزيز مكانة البحث العلمي، لاسيما عن طريق نشر المقالات العلمية في المجلات العالمية، وهو ما سيرفع تصنيف الجامعة الجزائرية عالميا".

للإشارة، كان رئيس الجمهورية قد أمر بمراجعة شاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وكذا مراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين على اختلاف درجاتهم العلمية.

كما وافق رئيس الجمهورية على مقترحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي المتضمنة توظيف وإدماج حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه ضمن المناصب الجامعية.

ت.ك

المسار العربي

الإتحادية الوطنية للتعليم العالي تشيد بقرارات رئيس الجمهورية حول مراجعة القانون الأساسي للأساتذة الجامعيين

أشادت االإتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، في بيان لها أمس الإثنين، بقرارات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لدى ترؤسه لإجتماع مجلس الوزراء أمس الأحد، والمتعلقة بالمراجعة الشاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وكذا مراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين.

و أوضح البيان أن هذه "القرارات في نظر الاتحادية تأكيد وترجمة لما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ الالتزام 41 لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي إلى رهان أساسي, هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بمجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجع الابتكار والتطوير العلمي خدمة لأهداف تنموية".

و أبرزت الاتحادية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن "ما يتعلق بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي, يتصل بأحد الورشات الهامة في سياق ما تشهده المنظومة القانونية الوطنية من ديناميكية في شتى القطاعات منذ التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020, وأنه كذلك مسعى يعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا". من جهة أخرى, أثنت الاتحادية على الرؤية الراهنة لقطاع التعليم العالي, القائمة على "الانفتاح على الأدوار الأخرى التي يمكن للأستاذ الباحث والباحث الدائم أن يؤديها من خلال الثقافة المقاولاتية والمساهمة في مضمار النشاطات والخدمات الخلاقة للثروة". و في السياق ذاته, أشارت النقابة إلى "إنجاز 136 مؤسسة ومكتب دراسات فعلي على مستوى 115 جامعة", وهو ما اعتبرته "مؤشرا إيجابيا" على جدوى إرساء الثقافة المقاولاتية, داعية الأساتذة إلى خوض التجربة في هذا النطاق.

أما بخصوص القرار المتعلق بتوظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه, فأكدت الاتحادية أنه "يعبر عن حرص الدولة على الحفاظ على كفاءاتها ونخبها الجامعية", مشيرة إلى أن توظيف هذه الشريحة سيتم عبر عدة آليات, على غرار التوظيف كأساتذة باحثين, والتوظيف كباحثين دائمين, وكذا التوظيف كإطارات في الإدارة بمختلف المؤسسات العمومية, إلى جانب التوظيف كمتعاقدين في الجامعة أو في مراكز البحث بعقود قابلة للتجديد بنفس مرتب الدائمين. و فيما يتعلق بتوجيهات رئيس الجمهورية الخاصة بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية, فأكدت النقابة أن الخطوة تصب في "منحى التمكين لمورد بشري مؤهل يستجيب لحاجيات السوق والمؤسسات, وفقا لما يفرضه الواقع الاقتصادي", إلى جانب "مواصلة الاهتمام بالميادين الانسانية والاجتماعية".

ت.ك

الاتحاد

العملية ستمر عبر 4 مراحل وإشراك عدة قطاعات لضمان تشغيلهم

هكذا سيتم توظيف حاملي "الماجستير" و"الدكتوراه" بداية من 2023

ميلاط لـ«الاتحاد»: مسابقة توظيف لأزيد من 5 آلاف منصب.. والتعاقد مرحلة فاصلة

تفاصيل عن جديد القوانين الأساسية والنظام التعويضي لأساتذة الجامعات

غنية توات

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، عن مخطط توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه للسنة المالية 2023، والذي يستند على 4 مراحل أساسية لضمان مناصب قارة لهذه الفئة التي أشادت بقرارات رئيس الجمهورية «التاريخية» التي مكنت من إنصاف النخبة الجزائرية، هذا في وقت شرح المسؤول الأول لقطاع التعليم العالي المستجدات التي حملها مراجعة القوانين الاساسية والنظام التعويضي لأساتذة الجامعات والباحثين والاستشفائيين. وقال وزير التعليم العالي في منشور له على صفحته على «الفايسبوك» إن عملية توظيف حملة الماجستير والدكتوراه سيكون أولا عبر التوظيف في التدريس كأستاذ باحث قسم - ب - ثم التوظيف كباحث في مراكز البحث وكذا في الإدارات، برتب إدارية خاصة، إضافة الى التوظيف بالتعاقد في التدريس بالمؤسسات الجامعية مع أجرة شهرية معادلة لأجرة أستاذ مساعد قسم - ب - دائم قابلة للتجديد والتوظيف في اخر مرحلة كباحث متعاقد بمراكز ومخابر، ووحدات البحث، وبرامج البحث الوطنية براتب يعادل أجرة باحث دائم، قابل للتجديد وحول مراجعة القانون الأساسي للأساتذة -قال بداري- إنها تمس القانون الأساسي للأستاذ الباحث والبحث الدائم، إضافة إلى الاستشفائيين الجامعيين، مشيرا أنه يشهد المرحلة الأخيرة، في إنتظار تحويله للمصالح الوصية موضحا وحول تأسيس نظام تعويضي جديد انه يمس النظام التعويضي لفائدة الأستاذ الباحث والنظام التعويضي لفائدة الباحث الدائم وكذا النظام التعويضي لفائدة الاستشفائيين الجامعيين، موضحا في هذا الصدد أنه يشهد أيضا اللمسات الأخيرة، في إنتظار تحويله للمصالح الوصية. ونوه بالمناسبة الدكتور عبد الحفيظ ميلاط المنسق الوطني للمسجل الوطني لأساتذة التعليم العالي «الكناس» في تصريح لـ«الاتحاد» بقرار رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بخصوص قراراته التاريخية في مجلس الوزراء لفائدة الأسرة الجامعية. جاء هذا بعد أن أبرز ميلاط جهود المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES لمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الجامعي والنظام التعويضي للأستاذ الجامعي التي أنت بشارها اليوم بمباركة رئيس الجمهورية لمراجعة هذين القانونين في مجلس الوزراء المنعقد أول امس، مبشرا في هذا الصدد الأسرة الجامعية بأن الوظيف العمومي عقد أربع اجتماعات لمناقشة مشروع القانون الأساسي للأستاذ الجامعي المقترح، وأن هذه الاجتماعات الأربعة أفضت في النهاية إلى اعتماد كل بنود المشروع، بما فيها كل المقترحات التي قدمها المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES، والتي تشكل حوالي 90 ٪ من مجموع المشروع المقترح..

90 بالمائة من حاملي الدكتوراه سيتم توظيفهم

وأضاف ميلاط وفيما تعلق بتوظيف حاملي الماجستير والدكتوراه أن الخطة التي قدمها وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري لرئيس الجمهورية لتوظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه، من شأنها أن توظف 90 بالمائة من حاملي هذه الشهادتين، بناءا على عملية إحصاء قامت بها الوصاية قبلا عبر منصة رقمية مكنت من احصاء أزيد من 7 آلاف من بينهم 1800 حامل لشهادة الماجستير.

وبناء على هذه الأرقام المدروسة من قبل الوصاية قال ميلاط « عملية التوظيف ستكون بناء على الوزير على مراحل عدة تنطلق من خلال فتح أزيد من 5310 منصب منها 2500 منصب للتوظيف الخارجي، مشيرا الذين لن يتمكنوا من الفوز في مسابقة التوظيف يتم توظيفهم على مستوى مراكز البحث مع الاحتفاظ بجميع امتيازات الأستاذ الجامعي، على أن يتم توظيف الفئة المتبقية منهم الإدارات العمومية التابعة للوظيف العمومي، كما سيتم توظيف فئة أخرى من الذين لم يسعفهم الحظ في هذه المرحلة من التوظيف عن طريق التعاقد والاستفادة من نفس إمتيازات الأستاذ الجامعي ، مطمئنا اياهم بأن التعاقد يكون أليا إلى غاية ايجاد منصب دائم.

تنسيقية حاملي الدكتوراه و الماجستير.. قرار الرئيس خطوة هامة وعملاقة

وتبعا لما ورد في بيان لمجلس الوزراء اول امس ثمنت التنسيقية الوطنية لحاملي و طلبة الدكتوراه و الماجيستير في بيان لها ادراج ملف قضية حاملي شهادتي الدكتوراه و الماجستير في جدول اعمال مجلس الوزارة لأول مرة، بعد سنوات من النضال النخبوي، مؤكدة أن ما أورد في البيان واضح و لا يقبل أي تأويل آخر ، و هو ان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون استجاب لنداء النخبة الجامعية و أقر بمشروعية و شرعية مطلب التوظيف المباشر لجميع حاملي شهادتي الدكتوراه و الماجستير الذين تم حرمانهم لسنوات عديدة من مناصبهم المتحصل عليها بموجب مسابقة وطنية

وأكدت التنسيقية الوطنية لحاملي و طلبة الدكتوراه و الماجستير أن توظيف البطالين و الموظفين في قطاعات أخرى من فئة حاملي شهادتي الدكتوراه و الماجستير، و ادماج من هم حاملي لهاتين الشهادتين الممارسين للساعات الاضافية على مستوى الجامعات، هو بمثابة خطوة هامة و عملاقة نحو بناء جامعة وطنية قوية بكفاءات وطنية كونت خصيصا تكوينا اكاديميا لممارسة التعليم العالي والبحث العلمي، و هو كذلك بمثابة انصاف للنخبة الوطنية التي اثبتت جدارتها و احقيتها في أن تكون القاطرة التي ترتكز عليها الدولة الجزائرية لتكوين اطارات الامة التي ستوكل لها مهمة تسيير شؤون الدولة و النهوض بالوطن عبر تجسيد تنمية مستدامة حقيقية في اطار الجزائر الجديدة التي يعمل رئيس الجمهورية على بناءها

وأصدرت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين بيان أشادت بدورها بمخرجات مجلس الوزراء لاسيما فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، موضحة أن القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، في نظر الاتحادية، هي تأكيد وترجمة لما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ الالتزام 41 لبرنامج السيد رئيس الجمهورية الرامي إلى رهان أساسي؛ هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بمجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجيع الابتكار والتطوير العلمي خدمة لأهداف تنموية.

عمارنة..قرارات الرئيس هامة من شأنها الارتقاء بمرفق التعليم العالي

وقال الأمين العام للاتحادية في بيانه «انه تبعا لذلك فمن ضمن القرارات الهامة التي تم اتخاذها ، الخاص بقطاع التعليق العالي والبحث العلمي، ما يتعلق بمراجعة شاملة للقانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي، وهو ما يتصل بأحد الورشات الهامة في سياق ما تشهده المنظومة القانونية الوطنية من ديناميكية في شتى القطاعات منذ التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، وهو كذلك، مسعى يعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا من أجل الاستعداد الأمثل إزاء الرهانات المرفوعة. «

في هذا النطاق، شهدت الاتحادية مسارا تشاركيا نشطا بما بلورته من مقترحات لمراجعة القانون الأساسي والنظام التعويضي الذي تضمّن زيادات معتبرة واليوم، وبناء على تعليمة الرئيس في بيان مجلس الوزراء، بهذا الخصوص ، فإن الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ستقوم بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي مرة أخرى، للاجتماع من أجل مراجعة شاملة للقانون الأساسي بما يتناسب مع الديناميكية الجديدة وكذلك مراجعة النظام التعويضي للأستاذ الباحث والباحث الدائم مرة أخرى والرفع من قيمته. وحسب عمارنة فإن الرؤية الراهنة لقطاع التعليم العالي تفتح على الأدوار الأخرى التي يمكن للأستاذ الباحث والباحث الدائم أن يؤديها فضلا عن مهامه الأساسية، حيث أن من مترتبات الثقافة المقاولاتية لدى النخبة الجامعية هو انخراطهم في مضمار النشاطات والخدمات الخلاقة للثروة التي تعود كذلك بالأثر الإيجابي على المستوى الفردي من حيث تنويع المداخيل خاصة وأن البيئة القانونية الحالية تمهد لذلك وتشجعه، مشيرا إلى حد الآن عبر 115 جامعة قد تم إنجاز 136 مؤسسة ومكتب دراسات فعلي، وهو ما «نعتبره مؤشر إيجابي جدا على جدوى إرساء الثقافة المقاولاتية وخلق المؤسسات الناشئة القائمة على المشاريع الابتكارية والتي تؤتي أكلها بشكل مستمر وتخدم الاقتصاد بشكل مستدام»-يقول المتحدث-.

توظيف حملة الدكتوراه..قرار حكيم وشجاع

وشدد عمارنة أن الاتحادية تشجع الأساتذة على خوض التجربة في هذا النطاق في وقت أصبح اقتصاد المعرفة لا يدع المكان للرتابة والانغلاق بل يستدعي التفتح على أنماط العمل والنشاطات المتجددة لاسيما في مجالات الخدمات والأعمال التقنية والخبرة، مثمنا في صعيدا اخر قرار رئيس الجمهورية المتعلق بالتوظيف والإدماج لحاملي شهادتي الماجستير الدكتوراه، قائلا « انه قرار حكيم وشجاع يعبر عن حرص الدولة في كنف جزائر جديدة لا تفرط في كفاءاتها ونخبها الجامعية وتتفتح على دورهم من أجل أن تكون الجامعة قاطرة للمجتمع وفي نطاق مرتبط، ثمن ممثل الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي توجيهات رئيس الجمهورية الخاصة بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية لما لذلك من أثر إيجابي في منحى التمكين من مورد بشري مؤهل يستجيب لحاجيات السوق والمؤسسات، كأولوية يفرضها الرهان الاقتصادي ، وذلك لا ينفي من جهة أخرى، مواصلة الاهتمام بالميادين الانسانية والاجتماعية إنما هذا التركيز هو تعزيز للميادين العلمية والتقنية والتمكين من التحكم فيها بصفة أكبر بما يتوافق وحاجيات المحيط. كما تم التنويه بشكل إيجابي في نفس السياق، بتنويع التخصصات بشكل يواكب التوجهات العالمية وهو ما يزيد في جودة التكوين وموائمته مع المعايير العالمية وكذلك تعزيز تدويل التكوين وتحقيق مرئية أكبر للجامعة الجزائرية وسيرها على إيقاع عالمي. كما اشاد بالعناية الفائقة والحقيقية لرئيس الجمهورية بالجامعة والاسرة الجامعية وكل ما تعكف عليه الدولة من أجل الازدهار والارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المنتسبين اليه؛ ومنه خدمة لجزائر جديدة، كما نوه بما يشهده القطاع من ديناميكية ما فتئت تتجسد على يد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، البروفيسور بداري كمال، من مساع جادة وجلية تضمن الارتقاء للجامعة الجزائرية في كنف الرؤية الاستراتيجية للدولة، مشيرا أن الاتحادية تؤكد على إيجابية النهج التشاركي الذي تتبناه الوصاية في تناول شتى الملفات التي تهم القطاع من خلال نظرة توافقية للأسرة الجامعية.

أخبار اليوم
AKHBAR ELYOUM
www.akhbarelyoum-dz

بخصوص مراجعة القانون الأساسي للأساتذة الجامعيين

إشادة نقابية بالقرارات الرئاسية

أشادت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، في بيان لها أمس الاثنين، بقرارات رئيس الجمهورية، لدى ترؤسه لاجتماع مجلس الوزراء أمس الأحد، والمتعلقة بالمراجعة الشاملة للقانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وكذا مراجعة أجور الأساتذة والباحثين الجامعيين.

• ق. ح

أوضح البيان أن هذه "القرارات في نظر الاتحادية تأكيد وترجمة لما تكرسه الدولة في إطار تنفيذ الالتزام 41 لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي إلى رهان أساسي، هو أن تكون الجامعة قاطرة المجتمع ومورده الاستراتيجي للارتقاء بمجتمع المعرفة والانتقال الرقمي وتشجع الابتكار والتطوير العلمي خدمة لأهداف تنموية".

وأبرزت الاتحادية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن "ما يتعلق بمراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث والباحث الدائم والأستاذ الاستشفائي الجامعي، يتصل بأحد الورشات الهامة في سياق ما تشهده المنظومة القانونية الوطنية من ديناميكية في شتى القطاعات منذ التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، وأنه كذلك مسعى يعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والبحث العلمي والتكفل بشريحة الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين مهنيا واجتماعيا".

من جهة أخرى، أثنت الاتحادية على الرؤية الراهنة لقطاع التعليم العالي، القائمة على "الانفتاح على الأدوار الأخرى التي يمكن للأستاذ الباحث والباحث الدائم أن يؤديها من خلال الثقافة المقاولاتية والمساهمة في مضمار النشاطات والخدمات الخلاقة للثروة".

وفي السياق ذاته، أشارت النقابة إلى "إنجاز 136 مؤسسة ومكتب دراسات فعلي على مستوى 115 جامعة"، وهو ما اعتبرته "مؤشرا إيجابيا" على جدوى إرساء الثقافة المقاولاتية، داعية الأساتذة إلى خوض التجربة في هذا النطاق.

أما بخصوص القرار المتعلق بتوظيف حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه، فأكدت الاتحادية أنه "يعبر عن حرص الدولة على الحفاظ على كفاءاتها ونخبها الجامعية"، مشيرة إلى أن توظيف هذه الشريحة سيتم عبر عدة آليات، على غرار التوظيف كأساتذة باحثين، والتوظيف كباحثين دائمين، وكذا التوظيف كإطارات في الإدارة بمختلف المؤسسات العمومية، إلى جانب التوظيف كمتعاقدين في الجامعة أو في مراكز البحث بعقود قابلة للتجديد بنفس مرتب الدائمين.

وفيما يتعلق بتوجيهات رئيس الجمهورية الخاصة بمضاعفة الجهود لاستقطاب أكبر للطلبة في التخصصات والشعب العلمية، فأكدت النقابة أن الخطوة تصب في "منحى التمكين لمورد بشري مؤهل يستجيب لحاجيات السوق والمؤسسات، وفقا لما يفرضه الواقع الاقتصادي"، إلى جانب "مواصلة الاهتمام بالميادين الانسانية والاجتماعية.

LE JEUNE
INDÉPENDANT

RÉVISION DU STATUT DES ENSEIGNANTS DU SUPÉRIEUR

Un «bond qualitatif» pour l'Université algérienne

LA DÉCISION prise par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, lors de la réunion du conseil des ministres portant révision du statut et des salaires des enseignants du Supérieur et des chercheurs universitaires, a été qualifiée de «bond qualitatif» par des organisations syndicales de l'Enseignement supérieur.

Dans ce cadre, le Coordonnateur national du Conseil national des enseignants du supérieur (CNES), Abdelhafid Milat a estimé que ces décisions marquaient «une journée historique» pour la famille universitaire, à même de «réhabiliter l'Université algérienne après des années d'attente, d'autant que le statut de l'enseignant n'a pas été amendé depuis 2008 et le régime indemnitaire depuis 2010».

La décision de révision du statut «est conforme à la nouvelle vision de l'université algérienne qui entend passer de la formation et la délivrance de diplômes à un statut d'acteur générateur de richesses qui contribue à la réalisation des programmes de développement», a-t-il ajouté.

De son côté, le président du Syndicat national des professeurs et chercheurs universitaires et hospitalo-universitaire, Pr Rachid Belhadj, a salué les décisions du président de la République, qui «impacteront positivement» cette catégorie, notamment en ce qui concerne l'augmentation des salaires des chercheurs.

Il a, en outre, estimé que cette décision «pourrait contribuer à faire face au phénomène de la fuite des cerveaux algériens, en ce sens que ces derniers seront réhabilités et pourront contribuer à l'édification de l'Université de demain», ajoutant que «la réhabilitation des compétences algériennes très prisées par les pays étrangers, permettra à ces dernières de consolider la place de la recherche scientifique, notamment à travers la publication d'articles scientifiques dans des revues internationales, à même de faire avancer le classement de l'Université algérienne au niveau mondial».

Pour sa part, la Fédération nationale de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique (FNESRS) a estimé, dans un communiqué, que les décisions prises le président Tebboune, se veulent «une confirmation et une traduction des efforts consentis par l'Etat dans le cadre de la mise en œuvre du 41e engagement du programme du président de la République visant à ériger l'université en locomotive de la société et sa ressource stratégique dans le souci de promouvoir la connaissance et la transition énergétique. Les mesures relatives à la «révision du statut de l'enseignant chercheur, du chercheur permanent et du professeur hospitalo-universitaire, ont un lien avec un chantier particulièrement important dans le contexte de la dynamique que connaît le système juridique national dans tous les secteurs depuis le dernier amendement constitutionnel de 2020», estime la Fédération, affiliée à l'Union générale des travailleurs algériens (UGTA). Il s'agit également d'une démarche, poursuit la FNESRS, «reflétant une véritable volonté de l'Etat d'assurer toutes les conditions à même de promouvoir l'enseignement supérieur et la recherche scientifique, et de prendre en charge la catégorie des enseignants chercheurs et des chercheurs permanents sur le plan socio-professionnel». La même fédération a salué, par ailleurs, la vision portée actuellement par le secteur de l'enseignement supérieur basée sur «l'ouverture sur les autres missions que pourrait accomplir l'enseignant chercheur et le chercheur permanent à travers la culture entrepreneuriale et la contribution aux activités et aux services créateurs de richesse».

Le syndicat a cité, dans ce sens, «la réalisation de 136 établissements et bureaux d'études au niveau de 115 universités», estimant qu'il s'agit d»un indicateur positif» de l'efficience de la démarche tendant à asseoir la culture entrepreneuriale, avant d'inviter les enseignants à adhérer à cette démarche.

Quant à la décision relative au recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat, la fédération a affirmé «qu'elle témoigne de l'attachement de l'Etat à préserver ses compétences et son élite universitaire», précisant que le recrutement dans cette catégorie se fera via plusieurs mécanismes.

Parmi ces mécanismes, elle citera le recrutement en tant qu'enseignants-chercheurs et enseignants chercheurs permanents, et en tant que cadres au sein des différentes entreprises publiques, outre le recrutement en tant que contractuels à l'université ou dans les centres de recherche avec des contrats renouvelables au même salaire que les permanents. Il convient de rappeler que le président de la République avait donné des instructions et orientations concernant la révision des salaires des enseignants du Supérieur et des chercheurs universitaires, tous grades scientifiques confondus.

Il avait, également, approuvé les propositions du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, prévoyant le recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat.

Mohamed M.

Le Courrier d'Algérie
L'INFORMATION AU QUOTIDIEN

TITULAIRES DE MAGISTÈRE ET DE DOCTORAT

Baddari détaille le plan de recrutement

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, a révélé hier le plan mis en place pour le recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat pour l'année budgétaire 2023. Sur sa page officielle Facebook, le ministre a expliqué que le plan en question comprend le recrutement entant qu'enseignant chercheur classe B, chercheur dans des centres de recherche, et le recrutement dans les administrations avec des catégories administratives spéciales. Aussi selon le ministre, le plan comprend le recrutement par contrat pour l'enseignement dans les établissements universitaires avec une rémunération mensuelle égale à celle d'un enseignant-assistant de classe B permanent. Il comprend également le recrutement de chercheurs contractuels dans les centres et les unités de recherches et les programmes de recherches nationales avec une rémunération mensuelle égale à celle d'un chercheur permanent. Il est essentiel de rappeler, dans ce sens, que le président de la République, Abdelmadjid Tebboune avait approuvé dimanche les propositions du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, prévoyant le recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat dans les postes universitaires. Le Président Tebboune a en outre ordonné, dans le cadre de son engagement auprès des enseignants universitaires, la révision des salaires des enseignants du supérieur et des chercheurs universitaires, tous grades scientifiques confondus, enjoignant de lui soumettre des propositions dans les meilleurs délais, car l'État doit accorder un intérêt particulier à cette catégorie, qui constitue la matière grise et la soupape de sécurité de l'Algérie dans tous les secteurs. Le président de la République a également ordonné de préparer une révision globale du statut des enseignants du supérieur en accord avec la dynamique et la nouvelle stratégie du secteur et de redoubler d'efforts pour attirer davantage d'étudiants dans les spécialités et filières scientifiques, qui représentent le réservoir de la nation pour les différentes institutions de l'État.

À cet égard, le président Tebboune a souligné l'importance d'adopter une vision scientifique proactive basée sur l'approche de l'Algérie nouvelle qui prévoit de délaisser les méthodes classiques dans l'enseignement supérieur au profit de la diversification des spécialités au diapason des tendances mondiales.

Ania Nch

Le Courrier d'Algérie
L'INFORMATION AU QUOTIDIEN

RÉVISION DU STATUT ET REVALORISATION DES SALAIRES DES ENSEIGNANTS UNIVERSITAIRES

Les syndicats expriment leur satisfécit

Trois organisation syndicales, représentant le corps des enseignants universitaires, poussent un ouf de soulagement après que le président Tebboune décide, à leur profit, trois mesures relatives au statut particulier, les salaires et le recrutement. En effet, s'exprimant à l'Agence nationale de presse, plusieurs organisations syndicales du secteur de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique se sont félicitées des décisions prises par le président de la République, lors de la réunion du Conseil des ministres de dimanche. À savoir : la révision du statut des enseignants du Supérieur et révision des salaires des enseignants du Supérieur et des chercheurs universitaires, tous grades scientifiques confondus, les qualifiant de "bond qualitatif" sur la voie de la promotion de l'Université algérienne. Dans ce cadre, le Coordonnateur national du Conseil national des enseignants du supérieur (CNES), Abdelhafid Milat, a estimé que ces décisions marquaient "une journée historique" pour la famille universitaire, à même de "réhabiliter l'Université algérienne après des années d'attente, d'autant que le statut de l'enseignant n'a pas été amendé depuis 2008 et le régime indemnitaire depuis 2010". La décision de révision du statut "est conforme à la nouvelle vision de l'université algérienne qui entend passer de la formation et la délivrance de diplômes à un statut d'acteur générateur de richesses qui contribue à la réalisation des programmes de développement", a-t-il ajouté. Pour sa part, le Secrétaire général de la Fédération nationale de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique (FNESRS), Messaoud Amarna a souligné que les dernières décisions "traduisent les actions de l'Etat dans le cadre de la mise en œuvre des engagements du président de la République visant à faire de l'université la locomotive de la société et son vivier stratégique dans la promotion de la science et des connaissances et l'encouragement de l'innovation au service du développement national". Amarna s'est, également, félicité de la décision de recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat , la qualifiant de décision "sage" qui aura pour effet de "préserver les compétences de l'Algérie et ses élites universitaires". De son côté, le président du Syndicat national des professeurs et chercheurs universitaires et hospitalo-universitaire, Pr Rachid Belhadj, a salué les décisions du président de la République, qui "impacteront positivement" cette catégorie, notamment en ce qui concerne l'augmentation des salaires des chercheurs. Il a, en outre, estimé que cette décision "pourrait contribuer à faire face au phénomène de la fuite des cerveaux algériens, en ce sens que ces derniers seront réhabilités et pourront contribuer à l'édification de l'Université de demain", ajoutant que "la réhabilitation des compétences algériennes très prisées par les pays étrangers, permettra à ces dernières de consolider la place de la recherche scientifique, notamment à travers la publication d'articles scientifiques dans des revues internationales, à même de faire avancer le classement de l'Université algérienne au niveau mondial". Le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, avait donné des instructions et orientations concernant la révision des salaires des enseignants du Supérieur et des chercheurs universitaires, tous grades scientifiques confondus. Il avait, également, approuvé les propositions du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, prévoyant le recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat.

F. G.

Le Courrier
L'INFORMATION AU QUOTIDIEN d'Algérie

LE PROFESSEUR ABDELKRIM CHELGHOUM À L'USTHB

Plaidoyer pour une évaluation des filières scientifiques

La valorisation de l'élite nationale était le sujet abordé avec le Professeur et directeur de recherche à l'université des sciences technologiques Houari Boumediène (USTHB) Abdelkrim Chelghoum, hier à la Chaine III de la Radio algérienne, où il a mis l'accent sur plusieurs points importants liés au développement du fonctionnement et de gestion des universités algériennes.

Abdelkrim Chelghoum

Pour l'invité de la rédaction de la radio algérienne chaine III, l'importance de la prise en compte et de l'amélioration « de la gestion des risques majeurs » à divers niveaux, notamment par le gouvernement, saluant sa prise en charge, par cite-t-il « la valorisation de la recherche scientifique ». Aussi, le directeur de recherche de l'USTHB a tenu à souligner que la concrétisation des résultats des recherches scientifiques réalisés par les divers établissements, citant « entre universités et centres de recherche, ainsi que les 1.200 laboratoires », sont à même « d'apporter un appui » pour anticiper et faire face aux risques majeurs, dont est confronté le pays, tels, le risque sismique, climatique, alimentaire, hydraulique. Ce qui l'amène à mette en avant, plus loin dans ses déclarations, la décision prise par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, relative, à « la valorisation de la recherche scientifique et l'adoption d'une vision scientifique proactive », prise lors du Conseil des ministres, tenu, dimanche dernier. Une approche portant, pour rappel sur « le délaissement de méthodes classiques » dans l'enseignement supérieur au profit de la diversification des spécialités, pour être en diapason des « tendances mondiales » s'y référant. Pour booster le secteur de la recherche scientifique, en vue notamment de répondre aux besoins et perspectives et la dynamique économique du pays, visant le développement durable, pour le Pr Abdelkrim Chelghoum, il est impératif de mener « une évaluation des différentes filières », citant à titre d'exemple, celles liées au développement technologique et que « la ville universitaire résiliente, au niveau de Sidi Abdallah, qui va regrouper toutes les filières de pointe » , dont, cite-t-il « la médecine de demain, l'intelligence artificielle ». Soucieux de voire, le monde universitaire, notamment par ses missions de recherche, contribuer dans le PIB du pays, il rappelle que ledit montant de l'enseignement et de la recherche scientifique « estimé à 0,2% n'a pas évolué d'un cran, depuis l'année 1998 ». La volonté politique des responsables du pays, à inscrire la recherche scientifique, parmi les priorités « va jouer un rôle majeur pour le changement effectif tant voulu et attendu par l'Algérie » dira-t-il avant d'ajouter, « vu que le président Abdelmadjid Tebboune a également instruit de redoubler d'efforts pour attirer davantage d'étudiants dans les spécialités et filières scientifiques ». Poursuivant, il a indiqué que « même pour, la décision de la révision des salaires des enseignants et chercheurs universitaires », prise au terme de la réunion du Conseil des ministres précité, est à même non seulement d'encourager cette catégorie de la famille universitaire mais aussi de « valoriser » leur travail et rôle, au sein de l'université et de la société en général. Concluant, le Professeur Chelghoum a salué « fortement » les décisions du chef de l'Etat, relatives à l'université et la recherche scientifique, traduisant la volonté d'aller sur « une nouvelle fondation de la recherche scientifique », celle « mutualiser les actions et de ressortir avec des recommandations applicables et concrètes », permettant , précise-t-il « à créer des partenariats » effectifs, entre le monde économique et les centres de recherche, permettant ainsi à l'université « d'assurer sa part de contribution à la machine économique ».

Hadjer Bouazizi

LE CARREFOUR D'ALGERIE
Le journal du citoyen 22ème année

Statut des enseignants du Supérieur

Le président de la République ordonne une révision globale

Le président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune a ordonné, lors de la réunion du Conseil des ministres qu'il a présidée dimanche, une révision globale du statut des enseignants du Supérieur et la révision des salaires des enseignants du Supérieur et des chercheurs universitaires, tous grades scientifiques confondus. "Le président de la République a approuvé les propositions du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, prévoyant le recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat dans les postes universitaires", précise un communiqué de la Présidence de la République. Le Président a en outre ordonné, dans le cadre de son engagement auprès des enseignants universitaires, "la révision des salaires des enseignants du Supérieur et des chercheurs universitaires, tous grades scientifiques confondus", enjoignant de lui "soumettre des propositions dans les meilleurs délais, car l'Etat doit accorder un intérêt particulier à cette catégorie, qui constitue la matière grise et la soupape de sécurité de l'Algérie dans tous les secteurs". Le président a également ordonné de "préparer une révision globale du statut des enseignants du Supérieur en accord avec la dynamique et la nouvelle stratégie du secteur de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique" et de "redoubler d'efforts pour attirer davantage d'étudiants dans les spécialités et filières scientifiques, qui représentent le réservoir de la nation pour les différentes institutions de l'Etat". A cet égard, le Président a souligné l'importance d'"adopter une vision scientifique proactive basée sur l'approche de l'Algérie nouvelle qui prévoit de délaisser les méthodes classiques dans l'enseignement supérieur au profit de la diversification des spécialités au diapason des tendances mondiales".

Révision du statut des enseignants du supérieur: la FNESRS se félicite des décisions du président de la République

ALGER - La Fédération nationale de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique (FNESRS) s'est félicitée, lundi dans un communiqué, des décisions du président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune concernant la révision globale du statut des enseignants du supérieur ainsi que des salaires des enseignants et des chercheurs universitaires.

Ces décisions prises lors de la réunion du Conseil des ministres dimanche, se veulent "une confirmation et une traduction des efforts consentis par l'Etat dans le cadre de la mise en œuvre du 41e engagement du programme du président de la République visant à ériger l'université en locomotive de la société et sa ressource stratégique dans le souci de promouvoir la connaissance et la transition énergétique, et d'encourager l'innovation et le développement scientifique au service des objectifs de développement", souligne le communiqué.

Les mesures relatives à la "révision du statut de l'enseignant chercheur, du chercheur permanant et du professeur hospitalo-universitaire, ont un lien avec un chantier particulièrement important dans le contexte de la dynamique que connait le système juridique national dans tous les secteurs depuis le dernier amendement constitutionnel de 2020", estime la Fédération, affiliée à l'Union générale des travailleurs algériens (UGTA).

Il s'agit également d'une démarche, poursuit la FNESRS, "reflétant une véritable volonté de l'Etat d'assurer toutes les conditions à même de promouvoir l'enseignement supérieur et la recherche scientifique, et de prendre en charge la catégorie des enseignants chercheurs et des chercheurs permanents sur le plan socio-professionnel".

La même fédération a salué, par ailleurs, la vision portée actuellement par le secteur de l'enseignement supérieur basée sur "l'ouverture sur les autres missions que pourrait accomplir l'enseignant chercheur et le chercheur permanent à travers la culture entrepreneuriale et la contribution aux activités et aux services créateurs de richesse".

Le syndicat a cité, dans ce sens, "la réalisation de 136 établissements et bureaux d'études au niveau de 115 universités", estimant qu'il s'agit d"un indicateur positif" de l'efficience de la démarche tendant à assoir la culture entrepreneuriale, avant d'inviter les enseignants à adhérer à cette démarche.

Quant à la décision relative au recrutement des titulaires de diplômes de magistère et de doctorat, la fédération a affirmé "qu'elle témoigne de l'attachement de l'Etat à préserver ses compétences et son élite universitaire", précisant que le recrutement dans cette catégorie se fera via plusieurs mécanismes.

Parmi ces mécanismes, elle citera le recrutement en tant qu'enseignants-chercheurs et enseignants chercheurs permanents, et en tant que cadres au sein des différentes entreprises publiques, outre le recrutement en tant que contractuels à l'université ou dans les centres de recherche avec des contrats renouvelables au même salaire que les permanents.

Pour ce qui est des orientations du président de la République relatives au redoublement d'efforts pour attirer un maximum d'étudiants vers les spécialités et branches scientifiques, le syndicat a estimé que ce pas "s'inscrit dans le cadre de la démarche visant à assurer une ressource humaine qualifiée, répondant aux besoins du marché et des entreprises, en fonction de la réalité économique", tout en continuant "à s'intéresser aux volets, humain et social".

الاتحاد
يومية وطنية مستقلة

المزمع انطلاقها يوم 22ماي الجاري

بداري يستقبل الطلبة الجزائريين المتأهلين للمسابقة العالمية لهواوي بالصين

استقبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي « كمال بداري» ، مساء أول أمس، بمقر الوزارة، الطلبة الجزائريين المتأهلين للمسابقة العالمية النهائية لتكنولوجيات بالصين المنظمة من طرف شركة هواوي للإتصالات، المزمع إنطلاقها يوم 22ماي 2023، المكون من 5فرق بمجموع، 15طالبا، من مختلف الجامعات الجزائرية.

من خلال هذا اللقاء شجع الوزير، الطلبة ، متمنيا لهم كل التوفيق في هذه المسابقة العالمية، لتشريف الألوان الوطنية ورفع الراية الوطنية عاليا علميا وتكنولوجيا، مؤكدا دعم القيادة العليا للدولة لطلبتنا وإيلاءهم أهمية، بحكم مشوارهم المشرف جدا في التصفيات الجهوية والقارية.

كما أكد الوزير، على أن الوزارة وفرت جميع الظروف اللازمة، لهؤلاء الطلبة طيلة هذا الأسبوع التحضيري، الذي يسبق التنقل للصين، للتحضير الجيد، وشحن الهمم، للظفر بالمراتب الأولى للفرق الخمس المشاركة.

غ.ت

الاتحاد
جريدة يومية مستقلة

نائب مدير المدرسة الوطنية لعلوم البحر وتهيئة الساحل:

إدراج 12 مشروعا في «الحاضنة الزرقاء» يخلق جوا ملائما وسط الباحثين

أوضح ، الدكتور لورقيوي هشام ، نائب مدير المدرسة الوطنية لعلوم البحر و تهيئة الساحل ، مكلف بأنظمة الإعلام و الاتصال و العلاقات الخارجية ، أن المدرسة الوطنية لعلوم البحر و تهيئة الساحل ، هي مدرسة وطنية تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تهتم بالتكوين و البحث العلمي و الابتكار في كل ما له علاقة بالبحر .وكشف لورقيوي ، أمس ، لإذاعة قسنطينة ، أن الطالب لما يلتحق بالمدرسة يمكنه الالتحاق بالطور التحضيري لمدة سنتين ، كما أن هناك تخصص تربية المائيات ، الصيد البحري ، البيئة البحري ، البيوتكنولوجية البحرية ، تهيئة الساحل و تخصص التنوع البيولوجي ، مضيفا» بعد خمس سنوات من الدراسة يمكن للطالب أن يتحصل على شهادة مهندس دولة في إحدى التخصصات المذكورة و شهادة الماستر، كما يمكنه بعدها الالتحاق بمرحلة ما بعد التدرج للحصول على شهادة الدكتوراه « .

وأكد المتحدث ، على أن بالمدرسة قرابة 80 أستاذا يؤطرون قرابة ألف طالب في الطور الأول ، وأزيد من ألف طالب بين الطور الأول و ما بعد التدرج نتيجة تخصيص المدرسة لأكبر عدد من الأساتذة لأقل عدد من الطلبة ليكون التأطير ذات نوعية من خلال إجراء تحديثات مستمرة البرامج التكوينية و التخصصات الموجودة من سنة إلى سنة ، متابعا « في المدرسة مخبران للبحث يهتمان بتثمين البيئة البحرية و المنتجات البحرية و الموارد البحرية و كيفية الحفاظ عليها إلى جانب الابتكار من خلال الحاضنة الزرقاء ، لخلق جو ملائم للطلبة و الباحثين ، لافتا « أنه في السنة الخامسة هناك 107 طلبة شكلوا 63 مشروعا منخرطين في الحاضنة الزرقاء ، و 12 مشروعا تم إدراجهم ضمن الحاضنة الزرقاء « .

ن.ن

LE CARREFOUR D'ALGERIE
Le journal du citoyen 22ème année

Un arrêté interministériel accorde des incitations aux entreprises intéressées par la recherche scientifique

Un arrêté interministériel signé récemment accorde des incitations aux entreprises intéressées par la recherche scientifique, a indiqué samedi à Oran Sid Ali Zerrouki directeur général de l'accélérateur de start-up "Algeria Ventures". Représentant le ministre de l'Economie de la connaissance, des Start-up et des Petites et moyennes entreprises à la cérémonie d'ouverture de la première édition du Salon international de la synergie industrielle à Oran, M. Zerrouki a indiqué que l'arrêté interministériel a été signé il y a moins d'une semaine, soulignant qu'il accorde des incitations et des exonérations fiscales aux institutions qui mènent des recherches scientifiques. La décision, a-t-il dit, est accompagnée des textes d'application de la loi de 2016 sur les institutions de recherche scientifique car elle montre tous les mécanismes et clarifie la méthode de travail pour ces institutions. Il a souligné que le ministère des Finances a eu un rôle majeur dans la rédaction des textes au service de l'économie et des entreprises nationales dans la parité. Pour sa part, le représentant du ministre de l'Industrie et de la Production pharmaceutique, Boudjemia Karim, a déclaré, lors de la cérémonie d'ouverture du Salon international de la synergie industrielle qui a lieu au Centre des conventions Mohamed Benahmed à Oran du 13 au 16 mai, que le salon met en avant les directives des pouvoirs publics pour développer la contribution du secteur industriel au produit intérieur brut qui est actuellement estimée entre 5 et 6 % et devrait atteindre entre 10 et 15%. La contribution du secteur industriel au produit intérieur brut, a expliqué M. Boudjemia, est obtenue grâce à la valorisation de diverses initiatives visant à convertir les matières premières en biens manufacturés et en produits destinés à d'autres secteurs.

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Salon international de la synergie industrielle à Oran

Un arrêté interministériel accorde des incitations aux entreprises intéressées par la recherche scientifique

Un arrêté interministériel signé récemment accorde des incitations aux entreprises intéressées par la recherche scientifique, a indiqué samedi à Oran Sid Ali Zerrouki, directeur général de l'accélérateur de start-up «Algeria Ventures».
Représentant le ministre de l'Economie de la connaissance, des Start-up et des Petites et moyennes entreprises à la cérémonie d'ouverture de la première édition du Salon international de la synergie industrielle à Oran, M. Zerrouki a indiqué que l'arrêté interministériel a été signé il y a moins d'une semaine, soulignant qu'il accorde des incitations et des exonérations fiscales aux institutions qui mènent des recherches scientifiques. La décision, a-t-il dit, est accompagnée des textes d'application de la loi de 2016 sur les institutions de recherche scientifique car elle montre tous les mécanismes et clarifie la méthode de travail pour ces institutions. Il a souligné que le ministère des Finances a eu un rôle majeur dans la rédaction des textes au service de l'économie et des entreprises nationales dans la parité.■

LE CARREFOUR D'ALGERIE
Le journal du citoyen 22ème année

Université de Mostaganem

Du management innovateur pour de nouveaux défis

Par Charef Kassous

Un nouveau recteur vient d'être installé à l'Université Abdel hamid Ibn Badis remplaçant Mr Yakoubi Belabbès appelé à d'autres fonctions. D'emblée, le nouveau recteur dévoile sa stratégie à l'occasion d'une rencontre avec la société civile de la wilaya tenue l'après-midi du lundi 14 mai au siège du rectorat à Kharrouba. En effet, lors de cette prise de contact, Mr Brahim Bouderah, en sa qualité de nouveau directeur de cet établissement, a affiché une ferme volonté à conforter la relation avec les gens de Mostaganem les considérant comme partenaires aux activités académiques. Lors de son allocution, il a préconisé d'apporter des améliorations dans la communication avec l'environnement soit avec tous les secteurs et la société civile. Il s'exprima sur les dimensions de sa mission de recteur préconisant une réelle contribution au développement socio-économique de la wilaya par les apports de la connaissance et de la science. Le recteur table sur une stratégie porteuse pour mettre l'université au service de la communauté. Il a été très clair dans ses propos car il parle de défis à relever notamment ceux de la pédagogie, de la recherche et de la prise en charge de l'étudiant. Selon lui, les enjeux sont importants car l'Etat table sur la qualité de l'enseignement universitaire. Il soutient, par ses dires, que le gouvernement a mis tous les moyens possibles et imaginaires entre les mains des chefs d'établissement pour prétendre moderniser l'université évoquant ainsi le programme de numérisation. Pour l'UMAB, le Directeur met en exergue les efforts consentis par l'Etat Algérien et appelle à la promotion de la créativité et le développement des capacités de recherches scientifiques. Toutefois, il reste confiant quant aux acquis, à l'organisation, à la performance valorisant ainsi l'effort des enseignants car il considère que cet établissement a toujours rayonné à plusieurs niveaux par sa stratégie. M.Brahim Bouderah ajoutera que son projet vise aussi à consolider le partenariat et la coopération car, selon lui, les échanges sont d'une importance capitale pour la recherche et les innovations. Pour ce qui est des Start-Ups, il met le doigt sur ce dossier qu'il souhaite appuyer avec les chercheurs afin de le mettre en conformité avec la stratégie du gouvernement. Il précise qu'il relèvera des défis et s'attellera à promouvoir ce grand projet par le travail coordonné et concerté avec tous les partenaires. En échangeant avec les membres de la société civile présents, le recteur a bien écouté les doléances des uns et des autres et souhaite instaurer une passerelle de partenariat avec ceux qui le souhaite. La concertation, régulière et organisée avec la communauté mostaganémoise, est pour lui un levier non négligeable pour faire bouger les lignes. Avec une telle approche, il veut que l'Université soit une université citoyenne qui s'implique avec la société pour promouvoir sa stratégie. Il a aussi affiché sa disponibilité à mettre les compétences de l'UMAB au profit des projets proposés. Enfin, pour conclure, il terminera en disant que l'Université de Mostaganem est en elle-même, un défi qui se conjugue avec les ambitions des habitants de la wilaya. Parmi l'assistance, beaucoup d'intervenants, par leurs réflexions, ont tendu la main au recteur pour mettre l'université au-devant de la scène pour un développement durable et concerté de la wilaya de Mostaganem.

التوقيع على اتفاقية-إطار بين المدرسة العليا للأساتذة والمحافظة السامية للأمازيغية

الجزائر - تم اليوم الاثنين بالجزائر العاصمة التوقيع على اتفاقية-إطار بين المدرسة العليا للأساتذة والمحافظة السامية للأمازيغية من أجل مرافقة المتخرجين من قسم اللغة الأمازيغية الموجهين للتدريس في الطور الابتدائي.

وبالمناسبة، أوضح الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية، سي الهاشمي عصاد، أن هذه الاتفاقية التي تندرج في اطار العمل التنسيقي مع مختلف الهيئات لترقية اللغة الامازيغية، تهدف الى "مرافقة وتأطير المتخرجين من قسم اللغة الامازيغية الموجهين للتدريس في الطور الابتدائي".

وأشار الى أن المحافظة ستعمل، بموجب هده الاتفاقية، على "تسخير كافة الامكانيات المادية والبشرية لتمكين طلبة القسم من أدوات اللغة الامازيغية، لاسيما عبر تنظيم دورات تكوينية لفائدتهم، تحضيرا لتوجيههم للتدريس في الطور الابتدائي".

وأبرز ذات المسؤول أن هذه المبادرة تأتي تزامنا مع احتفال المحافظة السامية للأمازيغية، خلال شهر مايو الجاري، بالذكرى ال28 لتأسيسها من أجل مرافقة مجهودات الدولة الرامية الى ترقية اللغة الامازيغية.

وبالمناسبة، قامت المحافظة السامية للأمازيغية بمنح مجموعة من الإصدارات لفائدة طلبة المدرسة.

وسيتم مع نهاية الموسم الجامعي الجاري تخرج الدفعة الخامسة لقسم اللغة الأمازيغية بالمدرسة العليا للأساتذة.

أخبار اليوم
AKHBAREL YOUM
www.akhbarelyoum.dz

المحافظة السامية للأمازيغية

اتفاقية-إطار مع المدرسة العليا للأساتذة

تم أمس الإثنين بالجزائر العاصمة التوقيع على اتفاقية-إطار بين المدرسة العليا للأساتذة والمحافظة السامية للأمازيغية من أجل مرافقة المتخرجين من قسم اللغة الأمازيغية الموجهين للتدريس في الطور الابتدائي.

وبالمناسبة، أوضح الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية، سي الهاشمي عصاد، أن هذه الاتفاقية التي تندرج في إطار العمل التنسيقي مع مختلف الهيئات لترقية اللغة الامازيغية، تهدف إلى "مرافقة وتأطير المتخرجين من قسم اللغة الامازيغية الموجهين للتدريس في الطور الابتدائي".

وأشار إلى أن المحافظة ستعمل، بموجب هذه الاتفاقية، على "تسخير كافة الامكانيات المادية والبشرية لتمكين طلبة القسم من أدوات اللغة الامازيغية، لاسيما عبر تنظيم دورات تكوينية لفائدتهم، تحضيرا لتوجيههم للتدريس في الطور الابتدائي".

وأبرز ذات المسؤول أن هذه المبادرة تأتي تزامنا مع احتفال المحافظة السامية للأمازيغية، خلال شهر ماي الجاري، بالذكرى الـ28 لتأسيسها من أجل مرافقة مجهودات الدولة الرامية إلى ترقية اللغة الامازيغية.

وبالمناسبة، قامت المحافظة السامية للأمازيغية بمنح مجموعة من الإصدارات لفائدة طلبة المدرسة.

وسيتم مع نهاية الموسم الجامعي الجاري تخرج الدفعة الخامسة لقسم اللغة الأمازيغية بالمدرسة العليا للأساتذة.

Accord-cadre entre l'Ecole normale supérieure des enseignants et le Haut-commissariat à l'amazighité

ALGER - Un accord-cadre a été signé, lundi à Alger, entre l'Ecole normale supérieure des enseignants (ENS) et le Haut commissariat à l'amazighité (HCA) en vue d'accompagner les diplômés du département de langue amazighe orientés vers l'enseignement dans le cycle primaire.

A l'occasion, le Secrétaire général du HCA, Si El-Hachemi Assad a indiqué que cet accord qui s'inscrit dans le cadre de l'action de coordination avec les différentes instances pour promouvoir la langue amazighe, a pour but d'accompagner et encadrer les diplômés du département de langue amazighe orientés vers l'enseignement dans le cycle primaire".

Il a également fait savoir que le HCA, en vertu de cet accord, œuvrera à "mobiliser tout le potentiel matériel et humain pour permettre aux élèves de maîtriser les outils de la langue amazighe, notamment à travers l'organisation de formations à leur profit, en vue de les préparer à l'enseignement dans le cycle primaire".

Cette initiative, poursuit-il, coïncide avec la célébration du 28e anniversaire de la création du HCA à même d'accompagner les efforts de l'Etat visant la promotion de la langue amazighe.

A cette occasion, le HCA a offert de nombreuses parutions aux étudiants de l'ENS.

La fin de la saison universitaire en cours connaitra la sortie de la 5e promotion du département de langue amazighe à l'ENS.

الموعد اليومي
يومية وطنية إخبارية شاملة
EL MAOUID

خلال مؤتمر دولي بغليزان

تأكيد على ضرورة التحسيس حول الاستعمال السيـــئ لوسائـــط التواصـــل

أكد المشاركون في المؤتمر الدولي حول "الأمن الرقمي في الجزائر بين وعي المجتمع وهشاشة المستخدم" المنظم بجامعة "الشهيد أحمد زبانة" لغليزان على ضرورة التحسيس المستمر للأطفال والشباب حول مخاطر الاستعمال السيئ لوسائط التواصل الاجتماعي.

وشدد المتدخلون في هذا اللقاء المنظم من طرف مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية لجامعة "الشهيد أحمد زبانة" لغليزان، بالتنسيق مع مديرية الأمن الولائي، على ضرورة التحسيس الدائم والتكثيف من العمليات التوعوية حول مخاطر الاستعمال السيئ لوسائط التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الحديثة.

مشاكل وقرصنة توقع الضحايا

وفي هذا الإطار، أشار ضابط شرطة رئيسي مسعدي هواري بومدين من المصلحة الولائية للشرطة القضائية لأمن ولاية غليزان في مداخلته حول "الجريمة السيبرانية" إلى مخاطر الاستعمال العشوائي وغير الآمن لمختلف وسائل ووسائط التواصل الاجتماعي، خاصة من طرف الأطفال والشباب الذين يستعملون هذه الفضاءات الافتراضية بشكل كبير والكثير منهم يواجهون مشاكل أو يقعون ضحايا عمليات قرصنة.

وأبرز ذات المتدخل دور الأولياء في مرافقة أبنائهم حول الاستعمال الصحيح والآمن لشبكة الأنترنت وتوجيههم وتوعيتهم قصد حمايتهم من مختلف المخاطر التي قد تنجم عن استعمالهم السيئ لهذه التكنولوجيا.

وأشار إلى أن مصالح الشرطة بولاية غليزان تقوم على مدار الموسم الدراسي بحملات تحسيسية وتوعية عبر المؤسسات التربوية والتكوينية حول مخاطر استعمال الأنترنت بشكل غير صحيح، قصد رفع نسبة الوعي وحماية الأطفال والشباب.

تطور التكنولوجيا يزيد من الجرائم

من جهته، أكد الدكتور عبد الكريم الوزان من الجامعة "الأفرو أسيوية" بمصر في مداخلته حول "التحول الرقمي بين الواقع والمأمول" أن التطورات الحاصلة في مختلف العلوم والتكنولوجيا والاستعمال المتزايد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، زادت من الجرائم السيبرانية والإلكترونية لكون هذه الجرائم والتهديدات تتطور وتتغير بسرعة.

ودعـــا ذات المحاضر إلى ضرورة تضافر جهود مختلف الفاعلين من الباحثين والأكاديميين في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وكذا علماء النفس والاجتماع والمصالح الأمنية لتحصين مواقع ووسائط التواصل الاجتماعي. وتطرق المشاركون في هذا اللقاء الذي دامت أشغاله يومين إلى محاور أخرى تتعلق بـ "البيئة الرقمية بين حتمية الحس الأمني وهشاشة المستخدم" و"أخلاقيات التواصل الرقمي للمستخدم بين مواكبة الحداثة وأخلقة الرقمنة" و"تكنولوجيا المعلومـــات بين حتمية الاستخدام ورهانـــات الحمايـــة" وغيرهـــا.

هم تكنولوجي يجثم على قلوب الآباء

وفي سياق متصل، ناقشنا الموضوع مع بعض الآباء لمعرفة هل يراقبون الأبناء أثناء دخولهم الأنترنت؟ وكيف يتعامل الآباء مع هذا الابتكار التكنولوجي الذي ينافسهم في عملية التنشئة الاجتماعية؟

السيدة "سهام" (أم لطفل) والتي التقيناها بوسط مدينة بومرداس تشير إلى أن الأنترنت ضرورة عصرية مفيدة للأطفال، مضيفة أنها تنوي تزويد حاسوبها بهذه الخدمة، لكن مع فرض رقابة صارمة من خلال إدخال تقنية المراقبة التي تكشف عن المواقع التي يزورها الطفل، فضلا عن تحديد ساعات الإبحار عبر هذه التقنية.

وفي إطار هذا الموضوع، تروي السيدة "مريم" من بلدية برج منايل لديها ابن يدرس في الإكمالية، ألح على ربط حاسوب المنزل بالشبكة العنكبوتية الأنترنت لإجراء البحوث التي يطلبها الأساتذة منه، وفي النهاية، قررت والدته الاستجابة لطلبه بعد أن تعبنا من مراقبته أثناء دخوله على النات في مقهى أنترنتي يعود لصديق زوجي، علما أن هذا الأخير كان يقوم بدور المراقب بعد أن أوصاه زوجي بذلك.

وتستكمل حديثها: "في النهاية، تراءى لي أنّ تزويد الكمبيوتر المنزلي بهذه التقنية أفضل طريقة للتخلص من الشعور بالخوف من احتمال تعرضه للمواقع الإباحية التي تظهر صفحاتها على الشاشة أحيانا دون سابق إنذار".

ولا تخفي المتحدثة أن قلقا يسكن بداخلها جراء الخوف من تلك المواقع الإباحية التي تهدد الأخلاق، ما يضطرها للمواظبة على مراقبة المواقع التي يزورها ابنها من خلال تقنية البحث المتوفرة. وتكشف أيضا أنها تفكر في تزويد الكمبيوتر المنزلي بتقنية المراقبة، ففي النهاية يبقى توفير هذه الخدمة ضرورة ليواكب الأبناء تطورات العصر. وتذكر أن حرمان الأطفال منها يتسبب في تأخرهم، مشددة على ضرورة إلتزام الأولياء بالمراقبة، ولو أن المراقبة تبقى غائبة في العديد من البيوت بسبب الأمية التكنولوجية التي تجعل العديد من الآباء غافلين عن السموم الكامنة في هذه الوسيلة الاتصالية.

من جانبها، لا تعارض السيدة "فريدة" (أم عاملة) من بودواو فكرة تدعيم معارف الطفل عن طريق هذه الوسيلة التكنولوجية الحديثة، لكن مسألة إدخال هذه التقنية في نظرها تضع على كاهل الوالدين مسؤولية ثقيلة نظرا لما تتطلبه من مراقبة جادة ومستمرة.

ورغم أنها تطور مهارة الطفل في المجال المعرفي، إلا أنه مهدد بفقدان الكثير من المهارات الأخرى، فقد يتحول بفعل الإدمان إلى شخص كبير عن سنه ليصبح إنسانا متعلما قبل الأوان.

ولذلك، يدعو الآباء إلى عدم السماح للأبناء بالتعلق كثيرا بالأنترنت من خلال تقنين ساعات استخدامها وحثهم على مطالعة الكتب بدلا من ذلك، حتى لا يفقدهم الإدمان على الأنترنت براءتهم ويسلب منهم وقت اللعب الذي يعد ضروريا جدا للصحة النفسية.

شدة الخوف على أخلاق الجيل الصاعد حملت بعض الآباء على رفض فكرة توفير حاسوب للأبناء في البيت بوصفه مصدرا الخطر أخلاقي...من ضمن هؤلاء تاجر ملابس بالنفق الجامعي يقول: "لست متحمسا لفكرة إدخال خدمة الأنترنت إلى بيتي، لأن ذلك يستوجب مراقبة على مدار 24 ساعة وهي مهمة مستحيلة في نظري". إن الوالدين سيشعران حتما بالفضول والقلق عندما يكون ابنهما معزولا في غرفته طوال اليوم دون أن يعلما ما المواقع الإلكترونية التي يدخلها. كما أن هناك حالات تفرض غياب كلا الوالدين عن المنزل وهنا تتعذر المراقبة، يضيف المتحدث. ويستطرد أنه على الرغم مما يجنيه الأبناء من فوائد، إلا أن الإبحار عبر تلك الشبكة قد يعرضهم لأخطار عدة هم عنها غافلون، مشيرا إلى أن ظهور هذه التقنية التكنولوجية عقّد مهمة الآباء التربوية نظرا لصعوبة المراقبة.

ويروي في هذا السياق أنه يضطر في العديد من المرات للذهاب إلى مقاهي الأنترنت لإجراء بحوث بدلا عن ابنته التي تدرس في الإكمالية أو يلجأ إلى مرافقتها، وهو نفس الأسلوب الذي يعتمده مع ابنه الذي يدرس في الثانوية خوفا من الألغام الإباحية التي قد تعترضه. وفي هذا الصدد، يتبادر السؤال؛ هل يتحمل الأساتذة جزءا من المسؤولية إزاء انتشار ظاهرة إنجاز التلاميذ للبحوث عن طريق الأنترنت؟

ويجيب أحد الأساتذة ببومرداس "إن البحث ضرورة معرفية في الوسط التربوي، لكننا كأساتذة نرفض فكرة إجرائها عن طريق الأنترنت التي تقدم بحوثا جاهزة تقوم على تقنية "انسخ وألصق" خاصة وأنها تفوق في الكثير من الأحيان المستوى التعليمي للتلاميذ، لكن الواقع أنها أضحت تقليدا وسط التلاميذ، والمسؤولية لا يتحملها الأساتذة، إنما الآباء بالدرجة الأولى، ممن يتوجب عليهم مراقبة أبنائهم لتجنب تعرضهم لمخاطر هذه الوسيلة وحثهم على اعتماد الكتب في البحث.

والملفت في هذه القضية هو أن بعض الأطفال يتوجهون إلى مقاهي الأنترنت بمفردهم دون حسيب ولا رقيب..

"رياض" 10 سنوات انتقل إلى الطور الإكمالي خلال هذا العام الدراسي، كثيرا ما كان يلجأ إلى نوادي الأنترنت لإنجاز بعض الوظائف المدرسية مثل البحث عن أسماء عواصم ومساحات بعض الدول بعلم من والديه اللذين يجهلان مخاطر الأنترنت..

أمثال "رياض" كثيرون ويتوافدون على مقاهي الأنترنت في غفلة العديد من الآباء والأمهات عن الإباحية التي تغازل أطفالنا عن طريق الرسوم المتحركة وبرامج أخرى تحول الأنترنت إلى مستنقع للرذائل.

■ لمياء. ب

القائد NEWS
يومية وطنية شاملة
إخبارية تقودك إلى الحقيقة

برج بوعريريج

جامعة محمد البشير الإبراهيمي

حفل يسر الناظرين ... تكريم 16 حافظة لكتاب الله

نظم نادي أحفاد البشير الابراهيمي بجامعة برج بوعريريج حفل تكريمي على شرف طالبات النادي حافظات لكتاب الله بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية في أجواء روحانية مؤثرة حلقت بهن عاليا ورفعت مستوى منسوب الإيمان بجامعة البشير الابراهيمي في حفل تكريم 16 طالبة حفظن كتاب الله في مدة لا تتجاوز تسعة أشهر بحضور أوليائهن وجمع غفير من الطلبة وتم توزيع هدايا وشهادات تقدير على الطالبات، وأجمعت خاتمات كتاب الله خلال تدخلاتهن على أهمية الإرادة وكذلك التضحية كوسيلة في بلوغهن مقاصدهن لختم القرآن، حيث لم تقف الدراسة عائقا أمامهن، كما حث المتدخلون على أهمية تكوين الطلبة واكتسابهم مهارات في شتى المجالات لتأهيلهم واحداث تميز كل في اختصاصهم.

رداوي وليد

LE JOUR D'ALGERIE
Votre quotidien national

Rencontre

L'importance de l'ouverture de l'université sur la coopération internationale soulignée

Les participants à un atelier international sur le projet du «renforcement de la numérisation dans l'enseignement supérieur : formation des formateurs au Maghreb (Algérie et Tunisie) et en Suisse», organisé à Sétif, ont mis en exergue, dimanche, «*l'importance de l'ouverture de l'université sur la coopération internationale pour améliorer la qualité de l'enseignement supérieur*».

Le Pr Abdeldjalil Akkari, de l'université de Genève (Suisse), a affirmé dans son intervention que l'université vit aujourd'hui «*sous la pression de la mondialisation et des expériences internationales*», ce qui nécessite de toutes les universités soucieuses d'améliorer la qualité de leur enseignement, de nouer des relations de coopération «*solides et fortes*», et de relancer les projets internationaux communs de recherche avec d'autres universités pour se développer et assurer leur pérennité.

Selon le Pr Akkari, «*le programme de renforcement de la numérisation dans l'enseignement supérieur : formation des formateurs en Suisse et dans les pays du Maghreb* (Algérie et Tunisie) *contribue à l'échange d'expériences et de résultats entre les universités de ces pays quant à la manière d'introduire les technologies de l'information dans le domaine de l'enseignement à l'université, de stimuler la recherche et d'améliorer la qualité de l'enseignement supérieur*».

La coordinatrice du projet en Algérie, le Pr Nawal Abdelatif Mami, de l'Université de Sétif 2, a indiqué que ce programme «*s'inscrit dans le cadre de la politique du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique visant à renforcer les compétences numériques des institutions du secteur dans 3 domaines : la formation, la recherche et la gouvernance universitaire*». Elle a ajouté que le projet vise à «*former les professeurs et enseignants aux mécanismes de numérisation afin de leur permettre de s'engager dans cette politique et, ainsi, intégrer numériquement les étudiants à travers le développement d'un programme spécial de formation numérique pour former tous les professeurs du secteur à partir de l'Université de Sétif 2*».

Un programme qui sera ultérieurement étendu à d'autres universités algériennes, a-t-elle fait savoir.

Le programme contribuera également à améliorer leurs capacités numériques, d'abord en mettant en place une plateforme numérique spéciale pour former les professeurs aux stratégies de numérisation et renforcer la visibilité de l'université au niveau international, comme l'a également souligné le Pr Nawal Abdelatif Mami.

Pour sa part, le recteur de l'Université Sétif 2, le Pr Khier Guechi, avait auparavant indiqué, lors de l'ouverture de l'atelier international, que le processus s'inscrit en droite ligne de la politique du secteur de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, qui a ouvert des ateliers, notamment l'atelier de numérisation, pour assurer la qualité de l'enseignement supérieur et parvenir à un développement durable. Il a souligné, à ce propos, que l'Algérie «*a réalisé de grands progrès cette année dans ce domaine*».

Notons que cet atelier scientifique international de deux jours, organisé à l'université Mohamed-Lamine-Debaghine (Setif 2), et auquel ont participé des professeurs des universités de Sétif 2 (Algérie), de Sousse (Tunisie) et de Genève (Suisse), ainsi que des experts en la matière des universités de Strasbourg (France) et de Niamey (Niger), a été suivi par plusieurs communications telles que «Numérisation de l'enseignement supérieur en Algérie : 40 plateformes numériques pour assurer une meilleure gouvernance universitaire» et «Quoi de neuf dans l'éducation : for smart and innovative learning» et «Formation des professeurs d'informatique dans les institutions universitaires partenaires».

Safa B.

LE CARREFOUR D'ALGERIE
Le journal du citoyen 22ème année

Enseignement supérieur

De nouveaux recteurs pour trois universités

Les nouveaux recteurs des trois universités d'Oran ont été installés, dimanche lors d'une cérémonie présidée par le chef de Cabinet du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Guendouzi Toufik. La cérémonie s'est déroulée à la salle des conférences du pôle universitaire «Mourad Taleb Salim» de l'université Oran1 «Ahmed Ben Bella», avec l'installation de Chaalal Ahmed, professeur d'enseignement supérieur des langues et ex-recteur de l'université de Blida 2, comme recteur de l'université d'Oran 2 «Mohamed Benahmed» en remplacement du Pr. Belaska Smaïn, qui occupait le même poste, ainsi que celui de président de la Conférence régionale des universités de l'ouest. A la même occasion, Amine Abdelmalek, professeur d'enseignement supérieur, spécialisé en informatique, ex directeur de l'Ecole nationale polytechnique d'Oran, a été installé comme recteur de l'université d'Oran1 «Ahmed Ben Bella» en remplacement de Mustapha Belhakem, ainsi que Hammou Ahmed, professeur d'enseignement supérieur en physique, installé en qualité de recteur de l'université des sciences et de la technologie «Mohamed Boudiaf». Le Chef de cabinet du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, a appelé les nouveaux responsables des établissements universitaires d'Oran à réaliser les objectifs stratégiques tracés par le ministère de tutelle et à améliorer la qualité de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique au niveau de leurs établissements respectifs.